دراسات مقارنة لأهم مشكلات النظام
التربوية – التعليمية العالمية المعاصرة

إن ما يميز هذا الجزء هو تناوله بالدراسة لأهم مشكلات النظم التربوية – التعليمية العالمية المعاصرة، والذي سنتناول فيه مشكلات النظم التربوية – التعليمية في الدول المتقدمة والدول النامية، على السواء.

ولكن، السؤال الكبير المطروح هنا: ما المتغيرات الدولية ذات التأثير المباشر على التربية العالمية مع بداية القرن الحادي والعشرين ؟.

مع نهاية عقد التسعينات، شهد العديد من دول العالم المختلفة، سلسلة من الإصلاحات الجذرية على نظمها التربوية والتعليمية، تهدف برمتها إلى تحقيق نوع من التوازن ما بين إمكانياتها البشرية والاقتصادية وبين طموحاتها الوطنية والعالمية. عدا عن رغبتها الشديدة في تجاوز الصعاب والمشكلات العديدة، التي تعترض نهضتها العلمية والاقتصادية الشاملة. وعلى الرغم من هذه الإصلاحات وشموليتها، إلا أنها ما تزال تواجه نظمها التربوية، الكثير من المشكلات والعراقيل، التي تحول دون تحقيق أهدافها، فرضتها جملة من العوامل والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمجمل بلدان العالم، النامي منه والمتقدم على السواء. إلا أن هذه المشكلات تختلف من نظام تربوي تعليمي إلى آخر، كما أنها تختلف من دولة إلى أخرى.

نتيجة لتطور العلوم ووسائل الاتصال والمعرفة، في الوقت الراهن، واضطلاع المخططين التربويين على المجريات والمغيرات التربوية العالمية، وتنامي روح المنافسة على السيادة، واتخاذ آليات تطور جديدة ومنهجية متطورة، أخذ معظم صناع القرار التربوي في النظم التربوية المركزية واللامركزية، سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، يرون أن التغيير التربوي، غدا أمراً ضرورياً. وتظهر التقارير المقدمة من معظم الدول النامية، أن التغيير التربوي، مرتبط مباشرة بالحاجة إلى التعليم، وعلى عدد كبير من المشكلات، التي سببها الفشل في تحقيق الأهداف المرجوة للتربية الوطنية، من مثل التحاق جميع الأطفال بالتعليم الأساسي، وزيادة فرص تعليم الجنسين وتخفيض الارتفاع في نسبة الإعادة والتسرب من مراحل التعليم المختلفة...

وأصبحت الحاجة إلى التغيير والتجديد التربوي، لا تستند كثيراً إلى تعليل وتقصي أسباب فـشل الخطط التربوية والتعليمية، قدر استنادها على التحديات المستقبلية، التي تتمثل في إنشاء صلات أوثق بين التعليم وبين احتياجات سوق العمل، واستمرار مواءمة مخرجات التعليم مـع الحاجـة المستمرة للتطوير والتنمية والتربية المستدامة والتربية الوطنية... وبالإضافة إلى هذا، فإنه فـي كلتا مجموعتي الدول المتقدمة والنامية، ثمة اتجاهات تربوية تطويرية لمحتوى التعليم وطرائقـه وأساليبه وإدارته...

ومن أجل النهوض بالتربية على المستوى العالمي، وتجاوز مشكلاتها المختلفة، في القرن الحادي والعشرين، عمدت اليونسكو إلى إصدار تقرير " **ديلور** "، (رئيس اللجنة الأوروبية للتربية) عام 1996.

تقرير " **ديلـور** "، ليس خطة أساسية لإصلاح تربوي، إنما هو إطار عمل مـن أجـل التفكيـر والنقاش حول الخيارات، التي يجب أن تتوافر في رسم وصياغة السياسات التربوية العالمية.

يبدأ تقرير ديلور بتحليل بعض الاتجاهات الرئيسة الناشئة عن تحول المجتمعات، والتي ستفرض على التربية مساعدة العنصر البشري في أن يحكم ويوجه مسار التغير.

ويقترح التقرير، تصوراً لعملية التعلم يقوم الدعائم التالية:

*- تعلم أن تعمل.

*- تعلم أن تكون.

*- تعلم أن تعيش مع الآخرين.

هذا التصوير يوسع غرض التربية ومجالها إلى أبعد مما هو قائم حالياً، بما يجعل منها إسـهاماً رئيساً في تشكيل جوانب الوجود الإنساني.

ويؤكد التقرير على الأسس التالية:

1- ارتباط السياسة التربوية بالسياسة العامة في مجملها، مبرزاً دور التربية، دون تحميلها تبعة علل المجتمع ومساوئه كافة، أو كامل المسؤولية عن علاجها أو مداواتها.

2- أن مستقبل المجتمع يعتمد على قدرة أفراده على العيش معاً ومشاركة كل فرد في مجتمعه المحلي على نحو يتجاوز بكثير دور الإدارة الاقتصادي (منتج / مستهلك)، وفـي هـذا السياق يجب أن تكون التربية عملية تعلم من أجل الإعداد للمشاركة الديمقراطية.

3- أهمية ودور المعلم في العملية التربوية وفي الإصلاحات التربويـة، وإن اسـتبعاده عـن المشاركة في الإصلاحات، سيؤدي إلى فشلها حكماً.

4- وفي النهاية، يقدم تقرير ديلور جملة من التوصيات الأساسية لصناع القرار التربوي في بلدان العالم المختلفة، تبين وتوضح السبل الواجب اتخاذها في عمليات الإصلاحات التربوية المستقبلية والكفيلة بحل معظم المشكلات، التي تعاني منها النظم التربوية العالمية، وخاصة في الدول النامية، مع بداية الألفية الثالثة.

ومن أهم توصيات تقرير **ديلور**:

1- تنويع التعليم:

يوصي التقرير بتنويع المسارات الدراسية، التي يعرضها النظام التعليمي، الرسمي وغير الرسمي، واعتبار ذلك مهمة أساسية سوف تتيح لكل فرد وسيلة تحديد طريقه في الاختيار التعليمي، وخاصة في التعليم الثانوي العام والمهني والتقني.

2- سد الفجوة ما بين التقاليد والحداثة:

ضرورة تجاوز الماضي بمعطياته وأساليبه التقليدية، والنظر إلى المستقبل بعلمية وفاعلية. وذلك في ظل استخدام واسع لتقانات الاتصال الحديثة... حتى في المرحلة الابتدائية.

3- الإدارة المتزنة:

أن تولي الإدارة والحياة المدرسية بعامة، اهتماماً بممارسة التفاوض والمشاركة العامة في الإدارة التربوية, فإن ذلك يمثل عملية تعلم ديمقراطية حقيقية, كما أن استقلالية المعاهد التعليمية الإدارية، تعد حافزاً قوياً على الإبداع.

4- مراجعة أدوار المعلمين:

إن أي نظام تعليمي حديث بحاجة إلى معلمين ممتازين, ذوي تدريب عالٍ, مخلصين ومحترمين, مثل هؤلاء المعلمين سيقبل مشاركة أوسع من غير الاختصاصيين في عملية التدريس وإدارة التعلم, وإذا كان توسيع الأدوار التربوية مفيداً لكل فرد, فإنه يجب أن يكون هناك تفاوضاً مع المعلمين والمؤسسات ومع المجتمعات المحلية.

5- العمل على استخدام التكنولوجيا الجديدة للمعلومات:

إن التكنولوجيات الجديدة للمعلومات، تخلق بيئة ثقافية وتعليمية، تتوافر فيها إمكانية تفسير التزايد المضطرد والتنوع في مصادر أنماط معينة من المعلومات والتعلم. لكن يجب أن نضيف هنا، أن هذا ليس لكل المتعلمين أو لسائر أنماط المعلومات، وليس كل الثقافات واللغات.

تساؤلات

كيف ستؤثر التكنولوجيا الجديدة للمعلومات في المستقبل المنظور على الطرائق المتبعة من قبـل النظم التعليمية والمعلمين والمتعلمين في الوصول إلى المعلومات وتخزينهـا ومعالجتهـا، ومـا ومدى قدرة الأنماط التقليدية من الإدارة والتدريس على مواجهة الأوضاع الناتجة عن التحـول التكنولوجي؟ وإلى أي مدى تستطيع التكنولوجيات الجديدة للمعلومات، أن تسهم في تيسير اتساع وتنوع وتطوير النظم التعليمية النظامية وغير النظامية ؟ ومن هم الذين من المـرجح انتفـاعهم بتزايد استخدام التكنولوجيا في التعليم في المجتمع؟ ومن الذين يمكن أن يضاروا من ذلك؟ وكيف يمكن تلافي المخاطر المحتملة من سوء اسـتخدام، أو فـرط اسـتخدام التكنولوجيـا الجديـدة للمعلومات؟.

إجابة:

إن التكنولوجيات الجديدة للمعلومات، ستكون فعالة إلى حد كبير في مساعدة معظم الدارسين على اكتساب المعلومات، التي بدورها تساعدهم في تعلم أن يعرفوا وإلى حد ما في تعلم أن يعلمـوا (مثل نظم التعليم التقاني والمهني المفتوح..).

إن تكنولوجيات جديدة مثل الإنترنت, ونظم البث المباشر عبر الأقمار الـصناعية، آخـذة فـي الانتشار على نطاق واسع, وستكون أنظمة التعليم عن بعد, والتعليم المفتوح ميسرة وفي متناول الجميع, وسيصبح توافر الآلات والأجهزة الضرورية لاستخدامها أمراً عادياً في المعاهد التعليمية والمكتبات.

إن تقرير ديلور، يبين لنا بوضوح، أهم المشكلات التربوية والتعليمية، التـي توصـف الـنظم التربوية في بلدان العالم المختلفة، وإن أزمات التربية المستقبلية هي أزمات علمية تتـأثر بهـا معظم الأنظمة التعليمية في البلدان المتباينة من حيث التطور.

السؤال الكبير المطروح الآن ما أهم المشكلات التي تواجه النظم التربوية في الدول النامية؟

إن الحديث عن مشكلات الدول النامية - التربوية - حديثاً يختصر في ذاته مشكلات هذه الدول، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافيـة، أم سـواها، نظـراً لطبيعـة العلاقـة الديناميكية التي تربط التربية بالمتغيرات المجتمعية الأخرى.

ومن أهم هذه المشكلات نذكر:

أولاً: مشكلات الأمية وتعليم الكبار:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين، تغيراً كبيراً في الخارطة التعليمية في معظم البلدان النامية، وخاصة منها تلك التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. فقد عمدت معظم هذه البلدان إلى إعادة رسم أهدافها التربوية وفق الرؤية القومية، كما بدأت برسم هياكل أنظمتها التعليمية، بدءاً من المراحل التعليمية الأولى، وخاصة التعليمين الابتدائي والأساسي. ويرتبط مفهوم التعليم الأساسي Fundamental education بشكل مباشر بقضية محو الأمية، ضمن مفهوم موسع لتعليم الكبار.

هذا ما أكده صراحة، المؤتمر الدولي الثالث لتعليم الكبار، الذي عقد في طوكيو باليابان عام 1972، من " أن محو الأمية يشكل حجر أساس بالنسبة لتعليم الكبار ".

إن المطالبات باتخاذ تدابير على المستوى الدولي للمساعدة على القضاء على الأمية، بدأت تتنامى إثر صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

خلال عقد الخمسينيات، احتلت الأمية مكان الصدارة بين مؤشرات إنكار الحق في التعليم، وبحلول الستينيات، أصبح القضاء على الأمية يمثل أولوية وطنية في معظم الدول حديثة العهد بالاستقلال، وفي دول نامية أخرى.

تعد الأمية من المشكلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، التي تعاني منها معظم البلدان النامية، على الرغم من المحاولات الجادة، التي اتخذتها في سبيل القضاء على هذه الظاهرة وسد منابعها الأساسية، إذ أن الأرقام والإحصاءات تبين لنا عدم جدوى هذه المحاولات. حيث تشير إحصاءات الأمم المتحدة "اليونسكو " إلى تزايد أعداد الأميين في معظم بلدان العالم النامي في السنوات الأخيرة، نظراً للزيادة السكانية الكبيرة، والتسرب من التعليمين الابتدائي والأساسي...

وعلى المستوى العالمي، فإن معدل معرفة القراءة والكتابة بين الناس تبلغ 71.2% لدى الإناث، مقابل 83.6% لدى الرجال، وأن قرابة ثلثي أميي العالم من الكبار نساء، ومعظمهن يعشن في المناطق النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

إن هذا الفارق في معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الرجال والنساء، ليس مجرد بيان عن الرجال والنساء والفرص التعليمية المتاحة لهم، وإنما هو أيضا بيان لمدى تطور المجتمع وقدرته وعزمه على توفير مثل هذه الفرص. فمحو الأمية وإتاحة الفرص التعليمية والتنموية، كلها أمور لا يمكن الفصل بينها.

وحسب تقديرات أعدها معهد اليونسكو للإحصاء، لعام 2005 سيكون هناك نحو 857،5 مليون نسمة من الأميين (15 سنة فما فوق) في العالم، منهم 847،3 مليون نسمة في المناطق الأقـل نمواً في العالم (أفريقا، جنوب الصحراء الكبرى = 136،7 – الـدول العربيـة = 68،4 - أمريكيا اللاتينية، منطقة البحر الكاريبي = 39،6 - شرق أسيا والصين = 167،3 جنوب أسيا ومنها الهند = 427،2...).

ومن الملاحظ أن الأمية تكاد أن تنحصر في مجموعة البلدان النامية، هذا الواقع يفـرض علـى الدول النامية الكثير من المشكلات التربوية والتعليمية، ويكمن حل هذه المشكلات في سد منـابع الأمية، وذلك من خلال تطبيق التعليم الأساسي الإلزامي والمجاني، بالدرجة الأولى.

ثانياً: الزيادة السكانية وانعكاساتها التربوية:

يشهد العالم عامة والنامي منه خاصة، انفجاراً سكانياً هائلاً، لم يشهد له تاريخ البشرية مثيلاً من قبل، لدرجة أنه أصبح سمة من السمات الثلاث المميزة، لهـذا العـصر فـي تـسميته بعـصر التفجرات الثلاثة: التفجر السكاني والتفجر المعرفي (المعلومات) وتفجر الآمـال والطمـوح (الديمقراطية والحرية). وحالياً يقدر عدد سكان العالم بأكثر من ستة مليارات نسمة.

وهناك أكثر من عشر دول يبلغ عدد سكانها أكثر من مئة مليون نسمة مثل (الولايات المتحـدة الأمريكية وروسيا الاتحادية واليابان، في مجموعة الدول المتطورة، ونيجيريا والباكستان والهند والصين وإندونيسيا والمكسيك في مجموعة الدول النامية). وعلى الصعيد العالمي، هناك أكثـر من 12 دولة عدد سكانها أكثر من خمسين مليون نسمة.

وتقدر الزيادة السنوية للدول النامية أو معدل النمو السكاني السنوي عـام 2002 بنحـو 1،9%، بينما تبلغ هذه الزيادة في الدول المتطورة، وسطياً نحو 0،7%.

تفرض الزيادة السكانية أعباء كبيرة على الدول النامية، ذات الموارد الاقتصادية المحدودة، ممـا ينعكس سلباً على عمليات استيعاب السكان، الذين هم في سن التعليم، وخاصة في مرحلة التعليم الابتدائي والأساسي، والعمل على توفير المدارس والمناهج والوسائل وإعداد المعلمـين وغيـر ذلك. وفي معظم البلدان النامية تقدر نسبة السكان، الذين هم في سن الدراسة بنحـو 45% مـن مجموع السكان العام.

ولما كانت معظم الدول النامية تعيش حالياً أزمات اقتصادية خانقة، فإن ذلك سيؤدي إلى خفـض الموارد المالية المخصصة للتعليم، ويؤدي بالتالي، إلى حرمان الملايـين مـن فـرص التعلـيم المختلفة النظامية وغير النظامية. وفي المقابل، سيؤثر ذلك في نوعية التعليم وجودته ومدخلاتـه

ومخرجاته، نظراً لازدحام الصفوف، وقلة الوسائل التعليمية الحديثـة والمنـاهج المتطـورة... وسواها.

ثالثاً: مشكلات الإنفاق على التعليم وتأمين مصادره:

تعد مشكلات الإنفاق على التعليم، من المشكلات التربوية التي أخذت تفرض نفسها بقوة مع بداية القرن الحادي والعشرين، في معظم البلدان النامية، نظراً للصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها، والتي تأتي في مقدمتها مشكلة التضخم ومشكلات النمو الاقتصادي. فعلى الرغم من أن معظـم الدول النامية تخصص نسباً عالية من ميزانياتها على التعليم، إلا أن الزيادة الـسكانية الكبيـرة وغلاء التربية، يجعل من هذه النسب غير كافية ولا تلبي متطلبات التنمية التربوية لـديها. إذ أن البلدان النامية تخصص وسطياً ما مقداره 11 % من مجموع نفقاتها الحكوميـة علـى التعلـيم، مقابل 4% فقط في الدول الصناعية على سبيل المقارنة. وهذه النسب فيما لو ترجمت إلى أرقام مطلقة تبين لنا الفرق الهائل في الإنفاق على التعليم ما بين الدول النامية والدول المتقدمة.

وبما أن البلدان النامية عاجزة في الوقت الحاضر عن تأمين مصادر تمويل مشروعاتها التربوية والتعليمية، فإن هذه المشروعات غير قابلة للتحقيق، وبالتالي يجعل تخطيطها التربـوي عـاجزاً عن مشاركته الفعالة في تحقيق تنمية متوازنة في هذه البلدان. وهذا بدوره يـؤدي إلـى تفـاقم المشكلات التربوية في البلاد النامية، والتي أخذت تتأزم بشكل كبير مع بدايـة القـرن الحـادي والعشرين.

رابعاً: عدم تكافؤ الفرص التعليمية:

أدت الإصلاحات السياسية والاقتصادية، التي تمت في العقود الأخيرة في الكثيـر مـن البلـدان النامية والمتطورة على السواء، إلى إتاحة مناظير جديدة للتربية، من أجل التفاهم الدولي والسلام وحقوق الإنسان والديمقراطية وتكافؤ الفرص التعليمية، بل إن التربية تندرج في حالات معينـة في صميم عملية الإصلاح برمتها، نظراً إلى ضرورة غرس هذه الإصلاحات في صـميم قـيم الأفراد ومواقفهم وسلوكياتهم المختلفة.

لقد أقرت كافة المجتمعات دائماً بأن التعليم وسيلة من وسائلها الأساسية لمساعدة النـشء علـى تفسير البيئة المدنية والسياسية، وفهمها وإعدادهم تربوياً وتعليمياً للانخـراط فيهـا، باعتبـارهم راشدين ومواطنين مسؤولين. هذا على الصعيد الدولي، أما على الصعيد الوطني، فقد تزايـدت، في السنوات الأخيرة، الدول التي تكفل قدراً كبيراً من المساواة بـين مواطنيهـا فيمـا يتعلـق بالالتحاق بمستويات التعليم النظامي المختلفة، وذلك من خلال إقرارها لمبدأ ديمقراطية التعلـيم، وسن التشريعات والقوانين التي تكفل حق الجنسين في التعليم.

إلا أن هناك منظومة من المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والدينية، ما تزال تحول دون تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام الجنسين وأمام أبناء طبقات المجتمع جميعها، في بلدان مختلفة من العالم النامي. كما تحرم عملية عدم تكافؤ الفرص التعليمية، مجموعة كبيرة من النساء من ممارسة حقهن في التعليم، وبالتالي يبقين على هامش الحياة الثقافية والاقتصادية في بلدانهن. علاوة على تكريس التمايز الطبقي الاجتماعي، حين تحرم أبناء الطبقات الفقيرة من فرص التعليم، لأسباب اقتصادية اجتماعية معينة، أو أنهم يتلقون تعليماً أولياً منتهياً.

قد لا يرتبط عدم تكافؤ الفرص التعليمية، في معظم البلدان المتخلفة، بالإجراءات والقوانين والأنظمة والتشريعات التي تسنها الدولة، في رسم سياستها التعليمية، بالقدر الذي يرتبط فيه هذا الأمر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المتخلفة، حيث يشكل العامل الاقتصادي بعداً مهماً في عدم السماح للإناث بالذهاب إلى المدرسة في مرحلة معينة، بسبب النفقات المادية، وكثيراً ما تجير هذه النفقات لصالح الذكور، كما تشير إلى ذلك الإحصاءات والبيانات الرسمية. ويشكل العامل الاجتماعي أحد أهم المؤثرات المهمة هنا، حيث تنتشر في البلدان الفقيرة ظاهرة الزواج المبكر، مما يقضي بأن تترك غالبية الفتيات المدرسة في سن مبكرة، حيث تدفع الأم الأمية إلى تنشئة بنات أميات يتزوجن في سن مبكرة، فيدخلن في دورهن حلقة أخرى من الفقر والأمية والخصوبة العالية والوفاة المبكرة.

إن كسر هذه الحلقة يتطلب تنمية شاملة تحدث تحولا في الظروف الأساسية للحياة في المجتمعات الفقيرة. ومن الضروري أن يكون التعليم النظامي أو غير النظامي (وخاصة للكبار) جزءاً من هذا التحول.

إن عملية تكافؤ الفرص التعليمية، مسألة اقتصادية اجتماعية ثقافية حضارية بالدرجة الأولى، تنبع من طبيعة المجتمع ومستوى تقدمه ورقيه.

إلا أن مبدأ ديمقراطية التعليم، الذي تنادي به الأمم المتحدة وتعمد إلى تحقيقه في البلدان النامية بوسائلها المختلفة، أخذ يعطي ثماره في السنوات الأخيرة. ويختلف مدى تحقيق هذا المبدأ من دولة إلى أخرى، بحكم طبيعة نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية.

إلا أن هذه الظاهرة، تبقى من ضمن المشكلات الرئيسة التي تواجهها الدول النامية مع بداية القرن الحادي والعشرين.

إن عدم تحقيق التكافؤ في الفرص التعليمية ما بين الذكور والإناث، يعزى لأسباب اجتماعية سياسية اقتصادية ثقافية في الدرجة الأولى، كما رأينا قبل قليل، ويمكن أن نضيف أيضاً بعداً آخر هو البعد التاريخي، نظراً لكون معظم الدول النامية والأقل نمواً في العالم، لم تستطع على

الرغم من مضي عقود عديدة على تجربتها التربوية من أن تحقق المساواة مـا بـين الجنـسين تربوياً وتعليمياً. هذه الظاهرة تبقى ضمن الأوليات التربوية للنظام التعليمية في العديد من الـدول خلال العقود القادمة.

خامساً: أثر العولمة في النظم التربوية:

إن التغيرات المتسارعة، التي تحدث في السياسة والاقتصاد والثقافة... في مجمل بلـدان العـالم المعاصر، وخاصة في البلدان المتقدمة، تلقي بظلالها الكثيفة عل البلدان النامية. ومن أكثر هـذه الظواهر تأثيراً على النظم التربوية في هذه البلدان، ظاهرة العولمـة- Globalization، التـي أصبحت سمة من سمات هذا العصر، وواقعاً مفروضاً على العديد من النظم التعليمية العالمية.

ولكن الفكرة الرئيسة، التي نريد الحديث عنها هنا، تتجلى في الإجابة عن السؤال التالي:

كيف يجب أن تتغير التربية ومناهجها التعليمية في بلدان العالم النـامي بخاصـة، بمـا يتناسب ومعطيات العولمة ؟.

من ضمن المقترحات المقدمة بهذا الشأن من قبل بعضهم، العمل على زيادة الـوعي بالثقافـات العالمية الأخرى، وبعضهم الآخر ينادي بالمعرفة والمهارات، التي يمكن أن تجعل الدولة قـادرة على المنافسة العالمية، ويرى آخرون أن الدعم المادي والمعنوي، الذي تقدمه الدول المتطـورة للدول النامية في سبيل تطوير برامجها التعليمية، يساعد هذه الدول في الوصول إلـى مـستوى متقدم من الإصلاحات التربوية، القادرة على تحقيق تنمية متوازنة.

إن تأثير العولمة، لا يكون فقط بالتغيرات، التي تطرأ على نظم التعليم، ولكن بالتغيرات، التـي تطرأ على البيئة الاجتماعية والثقافية، التي تعمل فيها هذه النظم.

المشكلات التربوية- التعليمية في الدول المتقدمة:

تختلف المشكلات التربوية، التي تعاني منها الدول المتقدمة عن تلك، التي تعاني منهـا الـدول النامية، نظراً لطبيعة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تتبناها كل من هذه الدول.

فإذا استطاعت الدول المتقدمة، خلال العقود الأخيرة من القـرن العـشرين، أن تتغلـب علـى مشكلاتها التربوية، ولاسيما تلك التي تتعلق بتطوير القبول في مراحل التربية ما قبل المدرسـة الابتدائية، من دور للحضانة ورياض للأطفال. وقد استطاعت أن تصل إلى نسب عالية في هـذا المضمار.كما عمدت من خلال إصلاحاتها المتكررة إلى مد التعليم الإلزامي المجاني حتى نهاية المرحلة الثانوية، أي لمدة 12 سنة في كثير من الدول المتطورة، وإلى 10 سنوات في بعـضها الآخر. وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، عدا عن تطويرالإنفاق على التعليم، وإعداد المعلمين قبل

الخدمة وأثناءها، واستخدام الوسائل التكنولوجية في التعليم وسـواها، فإنهـا تعـاني الآن مـن مشكلات مختلفة تنبع من طبيعة الحياة المعاصرة ومتطلباتها المستجدة على الدوام، والعمل على مواكبة متطلبات المجتمع العلمية والتقانية والفنية، وربط التعليم بهذه المتطلبات ومواكبتها بشكل دائم.

إن مجمل مشكلات الدول المتطورة التربوية والتعليمية، هي مشكلات فـي الدرجـة والنـوع، وليست مشكلات بنيوية، مقارنة مع مشكلات الدول النامية أو الدول الأقل نمواً في العالم.

وتتمحور أهم المشكلات التربوية في الدول المتقدمة، حول تجديـد التعلـيم وإصـلاحه بـشكل مستمر، والعمل على تنمية قدرات المتعلمين وتنمية استعداداتهم، والتعلـيم المـستمر، والتنـوع والتركيز على الفرد ومهاراته الإبداعية، وتشجيعها وتطويرها، والعمل على المواءمة مـا بـين الإدارتين المركزية واللامركزية في التعليم، وهذا ما نجده بشكل مباشر في إنكلترا واليابان.

وتعمد الدول المتقدمة حالياً إلى ربط التعليم بالمجتمع وحاجاته الأساسية، في ظل بلوغ المجتمـع مستوى عالٍ من العلم والتكنولوجيا يجسده في مجال التعليم، فارضاً متطلبات جديدة منـه. عـدا عن جملة من المشكلات الكيفية، التي تتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي وتـأمين المـصادر المالية للدراسات العلمية ذات الطابع القومي، والتي تجعل الدول المتقدمة في تنافس مستمر، في سبيل الوصول إلى أعلى درجات التقدم والازدهار والتواجد الدولي الفاعل.

إلا أن أهم المسائل التربوية الملحة، التي أخذت تفرض نفسها بقوة في البلـدان المتقدمـة، فـي الآونة الأخيرة، مسألة **نوعية التعليم**، الذي تقدمه مؤسساتها المختلفة، ولاسيما على صعيد التعليم العالي والبحث العلمي. وتنبع هذه المسائل، من آلية التنافس العلمي ما بين الدول المتقدمـة مـن حيث تقديم مناهج علمية متطورة في مؤسساتها التعليمية، تؤدي بالتالي إلى رفع سـوية التعلـيم فيها. حيث أخذت تشكو معظم البلدان المتقدمة من تدني مردود التعليم لديها (وفـق المقـاييس العالمية).

باتت العلاقة ما بين **الجودة الـشاملة** والإصلاح التربـوي Total Quality & Educational Reform - تشكل بعداً جديداً للأنظمة التربوية المعاصرة، نظراً للمعايير الجديدة، التـي أخـذ ينظر فيها للتربية في بداية الألفية الثالثة.

حقيقة أن مصطلح الجودة ينبع من الاقتصاد وطبيعة السوق الاستهلاكية المعاصرة، إلا أنه أخـذ يتغلغل في جميع مقومات الحياة الاقتصادية والثقافية والعلمية والتربوية والإدارية وسواها. مـن هذا المنطلق، أخذت مجمل الدول المتقدمة تهتم بمراقبة جودة الإنتاج لديها، مـن أجـل كـسب السوق الاستهلاكية وثقة المشتري (العميل = الطالب).

إن الأخذ بمفهوم الجودة وتطبيقه في مجال التربية، لم يعد يكتفي بتقويم مدى تحقق الأهداف الموضوعة للمدرسة، أو لأي مساق دراسي يعلّم فيها، وإنما راح المعنيون يلتفتون إلى الأهداف العامة الموضوعة للمرحلة التعليمية، التي يجري تقويمها وهذا يتعدى بالطبع، إلى حد بعيد، مجرد أهداف المساق نفسه ويرتقي إلى أهداف عليا في التربية، تطول القدرات العقلية المتقدمة وتطوير الذات.



وهنا سنحاول استعراض أهم هذه الأسباب، التي دفعت أصحاب الإصلاحات التربوية، للأخذ بالجودة في عملية إصلاحات نظمهم التربوية:

1- التوسع في التعليم بمراحله المختلفة، في العقود الأخيرة، مما انعكس سلباً على التعليم كيفاً، لحساب الكم.

2- زيادة التسابق الاقتصادي والمنافسة، جعل دول العالم تتطلع إلى النظام التعليمي، باعتباره الوسيلة والسلاح الأمضى في مواجهة المتغيرات العالمية، وذلك بتكوين المواطن ذي القدرات الفعالة في مواجهة التنافس الاقتصادي والعولمة.

3- إن الثورة التكنولوجية الشاملة، والقائمة على تدفق علمي ومعرفي لم يسبق له مثيل، يمثل تحدياً للعقل البشري، واسترجاعها، واستخدامها في الوقت المناسب بسرعة متناهية. وهو ما جعل المجتمعات تتنافس في تجويد نظمها التعليمية، على أساس للجودة ناتجة من وفي اتجاه ظاهرة العولمة.

4- تنادي ظاهرة العولمة بما يسمى بالحياة في قرية عالمية قائمة على أساس التنمية والتفاهم والتسامح بين الشعوب وتقوية الديموقراطية، وكلها أسس لصبغ النظم التعليمية بصبغة معينة تحت اسم إدارة الجودة الشاملة.

5- النظر إلى التربية كعملية اقتصادية منتجة (أو كسلعة استهلاكية)، وبالتالي لم تعد عملية خدمية، تقدمها النظم التربوية المختلفة لأبنائها بالمجان، حتى في أكثر النظم السياسية شموليةً.

المقصود بعملية الجودة:

تعددت تعريفات مفهوم الجودة في التعليم، فيرى بعضهم بأنها ما يجعل التعليم متعة وبهجة حيث أن المدرسة التي تقدم تعليماً يتسم بالجودة هي المدرسة التي تجعل طلابها متشوقين لعملية التعليم والتعلم مشاركين فيه بشكل إيجابي نشط، محققين من خلاله اكتشافاتهم وإبداعاتهم النابعة من استعداداتهم وقدراتهم الملبية لحاجاتهم ومطالب نموهم.

وبمعنى آخر، أن الجودة في التعليم هي مجمل السمات والخصائص التي تتعلق بالخدمة التعليمية وهي التي تفي باحتياجات الطلاب. ويرى أخرون أن مفهوم الجودة في المجال التربوي تعني ترجمة احتياجات وتوقعات الطلاب إلى خصائص محددة تكون أساساً لتعميم الخدمة التربوية وتقديمها للطلاب بما يوافق تطلعاتهم.

وتحقق الجودة في الميدان التربوي، الميزات التالية:

أ - الاهتمام بعمليات التربية بدلاً من المؤسسة ذاتها (المدرسة - المعهد - الجامعة...)، وبتحسين تلك العمليات بدلاً من الاكتفاء بالمخرجات فقط.

ب- إشراك جميع المعنيين بالتربية، في عملية تحسين التدريس، وعدم قصرها على المشرفين والمديرين والمعلمين فحسب.

ج- جعل العاملين في المؤسسة التربوية جميعاً, يتعرفون النظام التربوي الذي يعملون فيه، وكيفية هذا النظام من واقعه الذي هو عليه، وفيما يجب أن يكون عليه.

د- صرف الجهود لرفع أداء نظام التعليم وزيادة كفايته، بدلاً من الانصراف للبحث عن زيادة مدخلاته ومخرجاته فحسب.

ه- الاهتمام والرعاية للعاملين ضمن النظام التعليمي، عن طرق التدريب المستمر.

و- تحسين النظام التربوي وتطويره، بصورة مستمرة.

ز- تبني النظرة المستقبلية في مجال التربية، ليس من أجل التلاؤم مع ما يستجد فحسب، بل من اجل الإسهام فيها أيضاً وكل هذه الميزات وغيرها، تلبي الشروط المطلوبة لتربية متجددة، وتلبي مطالب التربية في القرن الحادي والعشرين.

تمويل التعليم في عصر المعلومات:

إن مستقبل تمويل التعليم في بلدان العالم جميعها، يعتمد على حقائق ومؤثرات خارج النظام التعليمي، أكثر من اعتماده على عناصر النمو الداخلي في نظمه. فالنمو الاقتصادي والمعلوماتي والسياسي والديموغرافي والتكنولوجي والاجتماعي، سوف يؤثر في مستقبل تمويل التعليم، بدرجة لا يمكن تجاهلها أو التقاعس عن استشرافها، نظراً لارتباط النظم التربوية بواقع محيطها. إن عملية تمويل التعليم في المستقبل، ستكون عملية صعبة ومعقدة ومكلفة جداً، ولاسيما في البلدان النامية التي تعجز ميزانيتها عن تلبية متطلبات التعليم التكنولوجية.

لذلك كان لا بد من:

1- إعادة صياغة هيكلية الإنفاق المالي على التعليم، وفق المتغيرات الجديدة.

2- إعادة النظر بالقوانين والأنظمة والتشريعات القانونية والمالية التي تسيطر على النظم التعليمية.
3- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
4- فتح المشاركة الفاعلة للمؤسسات المجتمعية، الصناعية والتجارية والعلمية والخدمية والإعلامية... للمساهمة في تمويل المشاريع التربوية.
5- العمل على الارتقاء بكفاية النظم التربوية الداخلية والخارجية.
6- هدم الحواجز التي تفصل ما بين المؤسسات التربوية وغيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى.
7- استخدام نتائج البحوث العلمية في تدعيم البنى التربوية.
8- الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في هذا المجال.

العولمة وانعكاساتها التربوية في عصر المعلومات:

من أهم التحديات الكبيرة، التي تواجه النظم التربوية العالمية المعاصرة الآن، وفي المستقبل البعيد، بمستوياتها المختلفة، هي مسألة العولمة وما تفرزه من متغيرات متسارعة، على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية.

فما موقف التربية ونظمها التعليمية من هذه المتغيرات ؟ وكيف تستطيع المحافظة على ذاتها والمواءمة بينها، وبين المتغيرات العالمية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تشهدها، وتكاد أن تذيبها في هيكلية عالمية واحدة.

لقد أفرزت العولمة على الرغم من قصر عمرها، تحديات كثيرة ولاسيما أمام الدول النامية، فبينما تذهب منافعها وخيراتها إلى الدول المتقدمة، فإن مخاطرها تصيب الدول النامية، عندما لا تستطيع هذه الأخيرة، أن توجهها وفق حاجاتها.

وفي ظل التطور السريع للمعرفة وتنوع الخبرات المختلفة في العصر الراهن، غدا هدف التربية الأساسي زيادة مقدرة الفرد على التكيف مع ما يستجد من المتغيرات العلمية والتكنولوجية، وبالتالي المتغيرات الاجتماعية الناجمة عنها.

تحتاج عملية التكيف تلك، إلى جانب الاعتبارات الثقافية والنفسية، إلى تنمية مهارات الفرد الذهنية، التي تؤهله للتعامل المباشر مع مصادر المعرفة ودون وسيط بشري، مستبدلاً إياه بوسيط معلوماتي – اتصالي. وبالمثل، فإن التعليم النظامي الأساسي لا بد وأن يركز بقدر أكبر على كيف يفكر الطالب، لا على: بماذا يفكر، كما كانت عليه الحال فيما مضى.

لقد أعطت تربية عصر المعلومات الأولوية لنظرية المعرفة لا للمعرفة ذاتهـا. ويقـصد بـ ذلك استراتيجيات اقتنائها ومهارات توظيفها. فلم يعد كافياً، إعداد الطالب لتلبية مطالب بيئته المحليـة فقط، بل أصبح لزاماً على التربية ضرورة التخاص من ثنائية المحلية والعولمة، سعياً لـسياسة تربوية متوازنة تجمع بينهما.

لا شك أن واقع التغيرات المتسارعة والتحولات الهيكلية المعاصرة وما أفرزتـه مـن مواقـف ومشكلات، جعلت مهمة التربية تزداد تعقيداً. فقد أضحت النظم التربوية اليوم، وهي المـسؤولة عن تكوين رأس المال البشري، ذي النوعية الراقية، الذي تتطلبه التنمية الشاملة، مسؤولة أيضاً عن الإنسان ومستقبله. ولذلك فهي مدعوة الآن أكثر من أي وقت مضى- إلـى تطـوير ذاتهـا وتجديدها بما يجعلها أكثر قدرة على ملاءمة ميول المتعلم واستعداداته وقدراته وتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تتطور باستمرار.. .

إن نجاعة أي نظام تربوي، إنما تقاس بمدى قدرته على إيجاد التوافق والانسجام بين الطموحات الذاتية للمتعلم الفرد، وبين متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة، التي تتغير باستمرار. كذلك فـإن تربية المستقبل مدعوة إلى إيجاد حل لرفع مستوى التفكير العلمي والنظـري والتجريبـي عنـد المتعلمين، بما يضمن لهم القدرة على التفكير الموضوعي النقدي لمواجهة الغزو الثقافي والقيمي وتأثيراته في أنماط السلوك والتفكير وفلسفة الحياة.

وهذا يتطلب فهماً جديداً للأسس العلمية التي تقوم عليها العملية التربوية، ويـستوجب البحـث والتنقيب لتحديد المسار المستقبلي لمنظومة التربية والتعليم، وإيجاد البدائل الفعالة، التي تـضمن تطوير جميع عناصرها تطويراً نوعياً مستمراً، وتجعل منها نظامـاً فرعيـاً ذا جـودة وكفـاءة متكاملاً مع سائر مقومات النظام الاقتصادي والاجتماعي.

ولكن هذا لن يتحقق، إلا إذا اتصف النظام التربوي بالمرونة والقدرة على تغيير هيكل عمليـات التعلم والتعليم، وفك ارتباطها بالمؤسسة التعليمية. وتتمثل مرونة النظام التعليمي في عدد سنوات الدراسة ومحتواها، بحيث تستجيب لحاجات المتعلمين المختلفة والمتجددة، وفي انفتاح مدرسـي دوماً على عالم العمل وحاجاته وتطوير بنيتها ومناهجها وأساليبها تبعاً لذلك، وكذلك أيضاً فـي تنويع التعليم وتشعيبه وتسيير الانتقال بين الاختصاصات والفروع المختلفـة، والقـضاء علـى الحواجز بين التعليم النظامي وغير النظامي، وتحقيق التكامل بينهما.

إن ما حملته العولمة وثورة الاتصال والمعلومات من آثار وما ستحمله في المستقبل أيضاً علـى الحياة السياسية والاجتماعية لدى الشعوب والأمم، كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئـة والسلام والحوار وتقدير النوع الآخر والتفاعل مع ثقافة الآخر.. إلى غير ذلك، لها منعكـساتها

على التربية بوجه عام وعلى التربية المدرسية بوجه خاص، ولاسيما في البلدان النامية التي ما تزال إلى الآن تعاني من العديد من المشكلات التربوية ذات الطابع السياسي والاجتماعي والبيئي، وتقع على المعلم المسؤولية الكبرى في تكريس مثل هذه المفاهيم لدى طلبته. فالمعلم هو العنصر الأساسي في أي تجديد تربوي لأنه أكبر المدخلات العلمية التربوية وأخطرها بعد التلاميذ.

الثورة التعليمية المعاصرة:

إننا اليوم على أعتاب ثورة تعليمية جديدة، حيث يتعرض كل من السياق، الذي تعمل فيه المدارس، وأهداف التعليم ذاته، لتحول عميق وسريع، وذلك بفعل قوى مادية وفكرية خارج نطاق سيطرة الجماعة التعليمية، حاملاً معه نتائج محتومة، ولا مهرب منها، بالنسبة لهذه المجموعة، أو الجماعة التعليمية.

يواجه التعليم، على مستوى العالم، فترة تغيير وتكيف، لا مثيل لها في تقدمه نحو مجتمع يقوم على أساس المعلومات.

وكما يوضح جاك ديلور- Jacque Delors، في " تقرير اللجنة الدولية حول التعليم للقرن الواحد والعشرين"... فإن " هناك مجتمعاً عالمياً يكابد أكثر من أي وقت مضى مكابدة شاقة لكي يولد، ويقع التعليم في صميم ولب التنمية الشخصية والمجتمعية ".

وبينما نجد أن مجرد حجم الشبكات العالمية، وكثافتها، وتأثيرها، وتدفقات المعلومات، وتفاعلها، تجبر الدول على أن تعيد النظر في علاقات التعليم وأواصره المرتبطة، بالسياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة، فإن قامة تكنولوجيا تقوم على أساس نظم المعلومات والاتصالات، تسهل مثل هذه العمليات، وتوجد سياقات وبيئات جديدة، سيجرى فيها تعليم الأفراد في المستقبل.

ومن أوضح نتائج هذا التغير المضاعف في الوقت الحالي، هو سلسلة من الاختلالات، مؤدية إلى ظهور ما يصفه البنك الدولي بأنه " الفجوة المعرفية"، وتشبيك المجتمعات بنظم اتصالات موازية، على حد تعبير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(U N D P)، والحد الفاصل الرقمي بين هؤلاء الذين يستطيعون الوصول إلى شبكات المعلومات، وأولئك الذين لا يستطيعون.

إن العولمة تعني، قبل كل شيء، ترابطية متنامية على مستوى العالم، وتسفر عن ظواهر، وصفها مختلف الكتاب والمؤلفين، بأنها تكافلية متسارعة، وعواقب غير مقصودة متباعدة، كما أن ضغوط الزمان والمكان والبيئات، تعمل كوحدات زمنية حقيقية على نطاق كوكب الأرض.

ويلفت تقرير التنمية العالمية لعام 1999، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الانتباه إلى حقيقة أن هذه الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية... على نطاق

العالم، لم تكن في يوم من الأيام، بأفدح مما هي عليه في الوقت الحاضر.

فالدول المتقدمة هي وحدها المسؤولة عن 84% من إجمالي الاستثمارات في البحوث والتنميـة، كما تتمتع مجموعة الدول الصناعية بنسبة 97% من براءات الاختراع المسجلة في جميع أنحاء العالم. وتمثل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، أكثر مـن ثلاثـة أربـاع سـوق تكنولوجيـا المعلومات، بينما تحتل سائر دول العالم مجرد 20.4% فقط.

وطبقاً لأحدث التقديرات، فإن ثمانين في المئة من جميع المعلومات المختزنة إليكترونياً في جميع أنحاء العالم، محررة باللغة الإنجليزية، كما أن أكثر الدول تقدماً لا تضم إلا 15% مـن سـكان العالم، ويمثلون 88% من مستخدمي الانترنت.

ومن ثم، فإن المجتمع العالمي المتشابك إليكترونياً، يعد حتى هذه اللحظة، مجتمعاً مقصوراً على فئة معينة، أكثر من كونه مجتمعاً مشتملاً على الكل، وينزع إلى الاتجاه نحو مركزيـة الـسلطة والموارد والقدرات بدلاً من اللامركزية.

إن هذه الاختلالات العلمية ما بين الدول النامية والدول المتقدمة، وتأثيرات العولمـة، والثـورة التكنولوجية، هي التي تهيئ للتعليم التحدي الرئيس، الذي يواجهه حالياً وفي المستقبل.

ومن أهم المؤشرات التي يفرضها الواقع التربوي - التعليمي والعلمي، علـى المـستوى العالمي، وكمقارنة أولية نرى:

*- إنه حتى اليوم، يوجد حوالي 900 مليون نسمة في نصف الكرة الجنوبي، ممن يبلغون من العمر 15 عاماً وما فوقها، يعانون من الأمية الأبجدية.

*- هناك طفل من بين سبعة أطفال في سن المدرسة، خارج المدرسة.

*- في المناطق النامية، فإن ثلاثة تلاميذ من بين كل أربعة تلاميذ فقط هـم الـذين ينهـون الصف الرابع، وأن 8% في المتوسط يعيدون سنة خلال تعليمهم الابتدائي.

*- إذا ما أخذنا في الاعتبار معدلات الانقطاع عن الدراسة، وسنوات الإعادة، فـإن حـوالي 16% من الأموال العامة، التي تخصصها الدول النامية للتعليم، تبدد الآن وتضيع هباء.

*- تنفق الدول الصناعية، التي تضم حوالي 25% من البالغين، الذين هم في سن الدراسـة، على تكوين رأس المال البشري، ستة أضعاف ما تنفقه الدول النامية، التي تمثـل نـسبة الـ 75% الباقية.

إن عالم المعرفة يمثل تحدياً حقيقياً في البيئة، التي تعمل فيها المدارس على نحو تقليدي. فلم تعد وحدة المنهج، ولا الادعاء بحق الاحتكار، ولا الافتراض الكامن وراء حاصل الذكاء التعليمـي،

والقائل بأن جميع صور الذكاء متكافئة، أمور مفهومة أو معقولة.

تساؤلات ملحة:

فما الذي سيتعين أن نتعلمه في المستقبل؟ هل سيكون المنهج المدرسي قادراً على التكيف مع هذا التغير، ثم مواكبته؟ ماذا سنفعل لكي ندخل التغير المستمر في المدرسة؟ كيف يتعـين علينـا أن نتعامل مع عملية تجزيء المعرفة، والتخصص فيها، وهي عملية متعاظمة دوماً ؟ ما التعديلات التي يجب إجراؤها للتعبير عن رؤية متكاملة نسبياً للمعرفة ؟ هل سيكفي إدخال مضمون مـا " متداخل "، أم أن الأمر سيقتضي نهجاً جديداً برمته ؟ وكيف يمكن للمرء أن يفلت من ازدواجيـة ثقافة علمية أكثر خصوبة وديناميكية وتجزئة، وثقافة إنسانية تسعى لصيانة حكمة التراث ووحـدة القيم المتجسدة في "الكتب الكبرى"، والكلمات المقدسة والتعبيرات الشعرية ؟.

إنه ليس من اليسير أن نخمن ما عسى أن تكون الردود على هذه التساؤلات، ولكن هناك شـيئاً واحداً جلياً: وهو أن المدارس لا يمكن أن تنجو مـن التغييـر، إلا إذا تخلـت عـن الطرائـق والافتراضات، التي فرضتها عليها الثورة الـصناعية، بـل والـروابط الأكثـر قـدماً بـالتعلم الاستظهاري، والحفظ عن ظهر قلب.

لم تعد المؤسسة التعليمية هي القناة الوحيدة، التي تتصل من خلالها الأجيال الجديـدة بالمعرفـة والمعلومات. إذ توجد اليوم وسائل الإعلام، ومعها شبكات المعلومات العاملة بالحاسـب الآلـي، بالإضافة إلى آليات صناعة المعرفة الحقيقية والصحيحة.

إذا كانت مشكلة الأمس التعليمية، متمثلة في نقص المعرفة، أو في بطء تلقيها، فإن الخطر اليوم متجسد في " فيض المعلومات ". فمع مجيء التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، هناك ثورة جارية الآن ذات شأن وأهمية، تفرض نفسها بقوة على مخططي مناهج المدارس التعليمية.

* * * * *